اقتصاد

موازنة تونس تتلقى دعماً إيطالياً

تونس ـ **إيمان الحامدي**

وقّعت الحكومة التونسية، الأربعاء، حزمة اتفاقيات مع إيطاليا، تضمنت دعما للموازنة وخط تمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، إلى جانب مذكرة تفاهم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي. وجاء توقيع الاتفاقيات على هامش زيارة رئيسة الحكومة الإيطالية جورجيا ميلوني وعدد من أعضاء حكومتها إلى تونس. والتقت ميلوني التي تزور تونس للمرة الرابعة، الرئيس التونسي قيس سعيّد. وجرت خلال اللقاء في قصر قرطاج، مراسم توقيع الاتفاقيات. وقالت وكالة «نوفا» الإيطالية، نقلا عن رئاسة الحكومة الإيطالية، تم «توقيع اتفاقيات مالية في إطار معاهدة الدعم العام للدولة التونسية، وتعديل الفقرة الأولى لبروتوكول الاتفاقية المتعلقة بمنح خط ائتمان لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة». وفي يوليو/تموز الماضي، وقّعت تونس والاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم لإرساء «شراكة استراتيجية وشاملة» في التنمية الاقتصادية والطاقات المتجدّدة ومكافحة الهجرة غير النظامية. ويتضمن الاتفاق تقديم مساعدة لتونس بقيمة 105 ملايين يورو لمكافحة الهجرة غير النظامية، إضافة إلى 150 مليون يورو لدعم الميزانية. لكنّ هذه المساعدة مشروطة بتوصل تونس إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول منه على قرض جديد، علماً أنّ المحادثات بين الطرفين تراوح مكانها منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وصرحت رئيسة الحكومة الإيطالية، جورجيا ميلوني، عقب لقائها بالقصر الرئاسي في قرطاج مع الرئيس التونسي أن «إيطاليا تعمل على زيادة تدفقات الهجرة المنظمة التي ستشمل 12 ألف تونسي، سيكون بمقدورهم القدوم بشكل قانوني إلى إيطاليا». وأضافت ميلوني: «أعتقد أنه يمكن لإيطاليا أن تفعل الكثير على جبهة الهجرة القانونية».

وتمثل إيطاليا شريكا اقتصاديا استراتيجيا لتونس في المنطقة، حيث بلغ التبادل التجاري بين البلدين خلال عام 2023 نحو 21,4 مليار دينار، أي ما يزيد عن 7 مليارات دولار، وفق بيانات رسمية لمعهد الإحصاء الحكومي. كما يشترك البلدان في تنفيذ مشروع كابل بحري بقوة 600 ميغاواط، يربط بين شبكتي الكهرباء الإيطالية والتونسية عبر محطتي تحويل للجهد العالي، بكلفة تزيد عن 900 مليون دولار. ويواجه الدعم الإيطالي لموازنة تونس انتقادات بسبب سياسة حكومة ميلوني إزاء المهاجرين، حيث تزامنت زيارة المسؤولة الإيطالية إلى تونس مع احتجاجات قادتها منظمات مدنية، تنديدا بما يتعرّض له المهاجرون التونسيون في إيطاليا من حجز ومعاملات غير إنسانية وموت في مراكز الاحتجاز.

وقال المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو أحد المنظمات المحتجة أمام السفارة، رمضان بن عمر «إن إيطاليا هي الواجهة التي تنفذ السياسات الأوروبية المعادية للمهاجرين». وأكد بن عمر في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «ما يقدم من دعم لفائدة الموازنة وخطوط التمويل الأخرى هدفها الأساسي تثبيت الاتفاقات الموقعة مع السلطات التونسية المدعوة إلى لعب دور أكبر في حراسة الحدود الجنوبية للمتوسط». وتحتاج تونس التي تعاني من أزمة اقتصادية خانقة إلى موارد خارجية لدعم الموازنة التي تشكو عجزا يصل إلى 6,6%.

نفط إيران وبايدن الحائر

مصطفى عبد السلام

الرئيس الأميركي جو بايدن بات في حيرة شديدة تجاه التعامل مع الضغوط المتعلقة بالرد السريع على هجمات إيران على إسرائيل، فإما أن يستجيب للضغوط الشديدة عليه بفرض عقوبات سريعة وشاملة على النفط والغاز الإيرانيين، وهذه لها تكلفة اقتصادية وسياسية كبيرة، وإما أن يتجاهل الضغوط، ويتعرض لمخاطر ربما تهدد مستقبله السياسي. بايدن يتعرض هذه الأيام لضغوط من حكومة نتنياهو المتطرفة، ونواب في الكونغرس، واللوبي الداعم لدولة الاحتلال، والهدف معاقبة إيران، وقطع عائدات النفط التي تستخدم في تمويل أنشطتها داخل المنطقة.

ولذا يضغط هذا اللوبي بشدة على بايدن لمعاقبة إيران عبر عرقلة صادراتها النفطية، وهو أمر إن حدث سيشكّل ضربة للاقتصاد الإيراني الذي يعاني من تضخم وتراجع في قيمة العملة، فالإيرادات النفطية المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي، حيث قدرت في عام 2022 بأكثر من 54 مليار دولار.

هنا من السهل على إدارة بايدن الاستجابة لتلك الضغوط وكسب ود اللوبي الداعم للكيان الصهيوني وفرض عقوبات على النفط الإيراني، خاصة أنه مقبل على انتخابات رئاسية حساسية يتنافس فيها مع منافس شرس هو دونالد ترامب.

لكن في المقابل فإنّ بايدن يتردّد ألف مرة في اتخاذ هذا القرار الصعب والشائك، فقطع النفط الإيراني عن الأسواق سيترتب عليه حدوث قفزة في سعر النفط، فإيران تنتج نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط يومياً، وهي ثالث أكبر منتجي الخام في «أوبك» بعد السعودية والعراق. وقطع هذه الكميات قد يعيد للأسواق سيناريو ما بعد اندلاع حرب أوكرانيا حين قفزت الأسعار إلى نحو 140 دولاراً.

وفي حال حدوث قفزة في سعر النفط فإنها ستنعكس على أسعار البنزين والسولار والغاز، وهنا ستقفز أسعار كل شي داخل الأسواق، ويعود شبح التضخم، ويؤجل البنك الفيدرالي خطط خفض الفائدة الرامية لإنعاش الأسواق وتحريك الاقتصاد.

والنتيجة دخول بايدن في مواجهة ليس فقط مع اللوبي الداعم لإسرائيل، لكن مع المواطن الذي لا يهمه كثيراً ماذا يحدث في الشرق الأوسط، لكن يهمه سعر البنزين.

لنضف إلى تلك الاعتبارات وغيرها أن فرض عقوبات أميركية جديدة على النفط الإيراني قد يغضب الصين؛ أكبر مشترٍ لذلك النفط.

كما أن فرض عقوبات أميركية على النفط الإيراني سيزيد الصراع في الشرق الأوسط، فإيران لن تقف صامتة، بل يمكنها زيادة حدة التوتر عبر أذرعها في لبنان واليمن وسورية والعراق. في ظل تلك المعادلة المعقدة والشائكة، هنا قد يلجأ بايدن إلى خيارات أخرى ليس من بينها قطع شريان النفط الإيراني عن أسواق الطاقة.

«توشيبا» تستغني عن 5 آلاف موظف

تخطط شركة توشيبا لتسريح 5 آلاف من الموظفين في اليابان أو ما يعادل قرابة 10% من إجمالي قواها العاملة المحلية، وفق ما ذكرته صحيفة نيكي آسيا نقلاً عن مصادر مطلعة. وقالت الصحيفة في تقرير، أمس، إن هدف الشركة هو محاولة خفض التكاليف، والتركيز على أعمالها في مجالات البنى التحتية والتكنولوجيا الرقمية. وأوضحت أن «توشيبا» تخطط لأن تكون تخفيضات الوظائف في فرق العمل بالأقسام غير الأساسية للشركة الأمّ، لكنها لم تذكر مصدر هذه المعلومات.وتمتد أعمال الشركة اليابانية إلى مجالات مختلفة، بداية من صناعة المصابيح الكهربائية والأجهزة المنزلية، وصولاً إلى محطات الطاقة النووية. وتأسست «توشيبا» عام 1875 وكانت رمزاً للتقدم التكنولوجي في اليابان وقوتها الاقتصادية، لكنها تواجه صعوبات كبيرة منذ سنوات.

لافتة باتجاه اجتماع مساهمي توشيبا، طوكيو، 29 يونيو 2023 (كازوهيرو نوجي/فرانس برس)

أخبار مختصرة

تحذير من التقييمات المرتفعة للشركات

حذر مدير إدارة أسواق رأس المال لدى صندوق النقد الدولي، توياس اديريان، من ان التقييمات المرتفعة للشركات يمكن ان تشكل خطراً كبيراً على الاستقرار المالي، لان التفاؤل في السوق أصبح غير مرتبط بالأساسيات. وقال اديريان لشبكة «سي إن بي سي»: «نشعر بالقلق في بعض القطاعات، حيث أصبحت التقييمات مرتفعة للغاية»، مضيفا ان قطاع التكنولوجيا قاد ذلك الارتفاع في العام الماضي، لكن في المرحلة الحالية شهدنا بالفعل ارتفاعًا في التقييمات بكافة المجالات. واشار اديريان إلى ان هذا التفاؤل أدى إلى تعزيز تقييمات الشركات إلى درجة يمكن ان تصبح فيها عرضة لصدمة اقتصادية. و تمتد المخاوف التمويلية للصندوق إلى سوق العقارات وخاصة العقارات التجارية. وذكر اديريان انها اصبحت مثيرة للقلق إلى حد ما، موضحا ان المقرضين متوسطي الحجم والصغار على وجه التحديد قد يكونون عرضة لصدمات العقارات التجارية، مع تعرض القطاع لضغوط من التحول إلى العمل عن بعد والتسوق عبر الإنترنت.

المركزي الصيني يضخ سيولة في البنوك

أجرى بنك الشعب الصيني (البنك المركزي)، أمس، عمليات إعادة شراء عكسية لأجل سبعة أيام، بقيمة ملياري يوان (حوالى 281,6 مليون دولار)، وبسعر فائدة 1,8%. و تهدف هذه الخطوة إلى الحفاظ على سيولة معقولة ووافرة في النظام المصرفي، وفقاً لما قال البنك المركزي في بيان أورد ته وكالة شينخوا. و تعتبر عمليات إعادة الشراء العكسية، أداة يشتري بمقتضاها البنك المركزي اوراقاً مالية من البنوك التجارية من خلال تقديم عطاءات، مع الاتفاق على إعادة بيعها إليها مرة أخرى في المستقبل.

مخزون غذائي عراقي لستة اشهر

أعلن وزير التجارة العراقي أثير داود الغريري، أمس، ان المخزون الغذائي لبلاده يكفي لمدة ستة اشهر. واضاف ان «العراق خرج من قائمة الدول الاكثر تضخماً باسعار المواد الغذائية»، مؤكداً وفق ما نقلت وكالة الانباء العراقية «واع» ان الوزارة ماضية في «تطبيق برنامج ا تمتة البطاقة التموينية لاستبعاد غير المستحقين».

«نيوم» تقترض 1,3 مليار دولار لتمويل مشروعا تها الضخمة

لندن ـ **العربي الجديد**

تخطط شركة «نيوم» السعودية لطرح أدوات دين مقومة بالريال لأول مرة في وقت لاحق من العام الجاري، حيث تسعى لتعزيز روافد تمويلها لمشاريع البناء الضخمة في المدينة المستقبلية البالغة قيمتها 1,5 تريليون دولار، وفقاً لما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن مصادر على دراية بالأمر.

ووفق المصادر فإن نيوم عينت بنوكاً بما في ذلك «إتش إس بي سي هولدينغز» ووحدات الأوراق المالية التابعة لمصرف الراجحي والبنك الأهلي السعودي لتقديم استشارات حول الطرح المرتقب للصكوك. وأضافوا أن الصكوك ستكون مقومة بالريال ويمكن أن يصل إجمالي الطرح إلى 5 مليارات ريال (1,3 مليار دولار). وأشاروا إلى أن طرح صكوك نيوم قد يتم بحلول النصف الثاني من العام الجاري 2024، كما سيعتمد القرار النهائي بشأن توقيت وحجم الطرح على ظروف السوق. ورفض ممثلو «نيوم» و«إتش إس بي سي» والبنك الأهلي السعودي التعليق، فيما لم يستجب المتحدث باسم مصرف الراجحي لطلب التعليق، وفق بلومبيرغ. وتحتضن المدينة الواقعة في الصحراء الشمالية الغربية للمملكة بين طياتها مشروع التطوير العقاري «ذا لاين» (The Line)، الذي تبلغ تكلفته نحو 500 مليار دولار ويشمل ناطحات سحاب متوازية مغطاة بالمرايا تمتد على مسافة 170 كيلومتراً بين التضاريس الجبلية والصحراوية. وتشمل خطط نيوم كذلك تشييد منطقة صناعية وموانئ ومنشآت سياحية.

ويوفر صندوق الاستثمارات العامة والمالك لـ«نيوم» معظم تمويل المشروع حتى الآن. لكن لتسريع وتيرة إنجاز المشروع الطموح، درس مطورو نيوم اللجوء لأشكال جديدة من التمويل خلال الأشهر الأخيرة. وحصلت نيوم مؤخراً على قرض بقيمة 10 مليارات ريال من مجموعة بنوك سعودية، وفقاً لشخصين آخرين مطلعين على الصفقة. كما حصل مطورو المشروع على قرض آخر بقيمة 3 مليارات ريال لتمويل مشروع جزيرة سندالة السياحية الفاخرة المطلة على شواطئ البحر الأحمر. وقلصت السعودية طموحاتها متوسطة الأجل فيما يخص «ذا لاين»، حسبما قال أشخاص مطلعون على الأمر لبلومبيرغ في وقت سابق من هذا الشهر. وكانت الحكومة تأمل في أن يعيش 1,5 مليون شخص في «ذا لاين» في 2030، لكنها تتوقع الآن أن يؤوي المشروع نحو 300 ألف ساكن بحلول ذلك الوقت.

مال وناس

انكسار الأسعار في غزة لا يُبعد الجوع... لا نقود للشراء

رغم انكسار اسعار مختلف السلع الغذائية في قطاع غزة بشكل لافت في الايام الاخيرة، الا ان ذلك لا يبعد شبح الجوع الذي يهدد سكان القطاع، حيث تشح النقود وتتوقف مصادر الدخل للكثيرين

غزة ـ **يوسف ابو وطفة**

سجلت أسعار السلع الغذائية والمواد الأساسية في قطاع غزة عموماً انكساراً ملحوظاً عند مقارنتها بالأسعار التي كانت سائدة خلال الشهور الماضية من الحرب الإسرائيلية المتواصلة منذ السابع من أكتوبر 2023، والتي تجاوزت في بعض الأحيان 300%. وانخفضت أسعار الخضروات في مدينة غزة وشمالها، بالإضافة إلى استقرارها وانخفاضها في مدينة رفح جنوبي القطاع ووسط القطاع، على الرغم من تواصل الحرب للشهر السابع على التوالي من دون أي مؤشرات على إمكانية توقفها في المنظور القريب. وبمحاذاة الخضروات فإن مناطق غزة والشمال شهدت وصولاً لمواد كانت غير متوفرة على مدار الشهور الماضية مثل اللحوم والفواكه والدجاج ومشتقاتها، وهو أمر وثّقته عدسات الكاميرات في تلك المناطق، عدا عن توافرها بكثرة في مناطق الجنوب والوسط. علاوة على ذلك، فإن الآونة الأخيرة شهدت زيادة واضحة في السلع المعروضة في الأسواق الفلسطينية مقارنة بالسلع التي كانت غير متوفرة في السابق، إلا أن شبح الحرب ودخول رفح يجعل الفلسطينيين في حالة توتر من إمكانية عودة حرب التجويع للواجهة من جديد.

ومنذ أن قرر الاحتلال الإسرائيلي اجتياح غزة وشن عمليته العسكرية التي أطلق عليها «السيوف الحديدية» استخدم سلاح التجويع للفتك بصمود 2,4 مليون نسمة، من خلال إغلاق المعابر وقطع الكهرباء واستهداف المستشفيات ومراكز الإيواء.

وانعكس هذا الأمر بالسلب على حياة الفلسطينيين، ما تسبب في استشهاد أكثر من 30 فلسطينياً نتيجة الجوع غالبيتهم من الأطفال، ومن مناطق مدينة غزة وشمالها بفعل شح المواد الغذائية في الثلاثة شهور الماضية، وتقليل الاحتلال إدخال المواد لهاتين المنطقتين. وإلى جانب ذلك، فإن الاحتلال الإسرائيلي منع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» من إدخال الشاحنات المحملة بالمساعدات لهذه المناطق، في مساعيه للقضاء على المؤسسة الأممية الشاهدة على قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ النكبة عام 1948. وقبل الحرب الإسرائيلية على غزة، كان معدل الشاحنات التي يسمح لها بدخول القطاع تزيد عن 500 شاحنة يومياً، تشمل شاحنات وقود وغاز طبيعي، بالإضافة إلى أصناف متنوعة من الشاحنات التجارية والبضائع والسلع الغذائية والملابس. وبحسب رصد «العربي الجديد»، فإن الأيام الأخيرة شهدت تراجعاً واضحاً في أسعار السلع والمواد الغذائية في مختلف مناطق القطاع، إلا أن الحالة الاقتصادية للسكان وعدم وجود مصادر دخل يجعل عملية الشراء محدودة بالذات مع فقدان مئات الآلاف من السكان فرص عملهم.

500
قبل الحرب كان معدل الشاحنات التي يسمح لها بدخول قطاع غزة يزيد عن 500 شاحنة يومياً تشمل الوقود والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أصناف متنوعة من البضائع والسلع الغذائية والملابس.

وشهدت الأيام الأخيرة عودة أول المخابز المتوقفة للعمل في مدينة غزة، بعد أن توقف عن العمل تماماً منذ أكثر من 5 شهور، وسط إقبال شديد من السكان على شراء الخبز، في ظل استعدادات مماثلة لتشغيل مخابز أخرى بالاتفاق مع مؤسسات دولية.

وأفاد الفلسطيني محمد نافذ أحد سكان مدينة غزة لـ«العربي الجديد» بأن أسعار الدقيق تراجعت عند مقارنتها بأسعار السلع التي كانت في السابق، حيث وصل ثمن «كيس» الطحين إلى 95 شيكلاً إسرائيلياً، ما يوازي 30 دولاراً، بعد أن وصل إلى 1800 شيكل (نحو 600 دولار). ورغم حالة التراجع في هذه الأسعار إلا أن الحالة الشرائية في أضعف حالتها بسبب الشح الكبير في السيولة النقدية المتوفرة بين يدي السكان، علاوة على توقف رواتب الكثير من المؤسسات وعدم وجود دخل مادي لعشرات الآلاف من الأسر، وفق نافذ. وأشار إلى أن توفر السلع بالرغم من حالة الضعف الشديد في القدرة الشرائية للسكان من شأنه أن يخفف من تأثيرات أزمة التجويع التي قام بها الاحتلال بالذات، مع توفر بدائل مثل الخضروات وغيرها من الأصناف التي لم تكن متوفرة في السابق.

في المقابل، فإن أسعار سلع أخرى مثل السكر انخفضت من 75 شيكلاً إلى 15 شيكلا للكيلوغرام الواحد، في حين انخفضت أسعار سلع مثل الأرز الذي وصل إلى 18 شيكلا بدلا من 120 شيكلاً للكيلوغرام. ووفق إفادات السكان لـ«العربي الجديد»، فإن أسعار سلع كالخضروات انخفضت لتصبح في محيط 20 إلى 30 شيكلا للكيلوغرام الواحد، بعد أن كان الكيلوغرام الواحد لا يقل عن 100 شيكل، وهو انخفاض يعتبر الأكبر منذ شهور. (الدولار يعادل 3,75 شيكل إسرائيلي). ورغم الإعلان الإسرائيلي الأميركي عن رفع أعداد الشاحنات إلى قرابة 500 شاحنة، إلا أن الأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للمعابر والحدود في غزة تعكس واقعا مغايرا، إذ لم تزد أعداد الشاحنات الواردة لغزة عن 200 شاحنة في أفضل الأحوال يوميا، وفقا لمصدر مسؤول في الهيئة تحدث لـ«العربي الجديد». وتتنوع الشاحنات الواردة للقطاع بين مساعدات غذائية ووقود وغاز الطهي وخضروات ولحوم وغيرها من المواد، في الوقت الذي تطالب فيه الجهات الحكومية في غزة برفع أعداد الشاحنات المدخلة للقطاع لتصل إلى 1000 شاحنة يومياً.

أطفال في رفح يحملون أوعية فارغة بانتظار تلقي الطعام الذي أعده متطوعون (بلال خالد/الأناضول)

معيشة

توغل واسع للفقر في اليمن

صنعاء ـ **محمد راجح**

كشفت بيانات حديثة صادرة عن الأمم المتحدة عن مؤشرات كارثية لوضع الفقر في اليمن، حيث أظهرت أن 82,7% من السكان يعانون الفقر المدقع، في حين يعاني نحو 45% مختلف أشكال وأوجه الحرمان من احتياجات الغذاء والمعيشة والخدمات. وتظهر البيانات الواردة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر، بالتعاون مع عدة جهات ومؤسسات ومنظمات أممية وأكاديمية عالمية، أن معدلات الفقر أشد وطأة في المناطق الريفية، إذ تصل إلى 89,4%، مقارنة بنحو 68,9% في المدن والمناطق الحضرية.

وأشار التقرير الذي اطلعت عليه «العربي الجديد» إلى أن نسبة الفقر بين الأفراد الذين يعيشون في أسر صغيرة تبلغ 64,4% مقارنة بنحو 86,4% و91,1% للأفراد الذين يعيشون في أسر مكونة من 5 إلى 9 أفراد أو أكثر على التوالي.

وسجلت محافظتا الضالع (جنوب اليمن) والبيضاء (وسط البلاد) أعلى معدل للفقر متعدد الأبعاد نظراً للعدد الكبير من السكان فيهما، في حين تشير التقديرات إلى أن 40% ممن يعانون من الفقر متعدد الأبعاد يعيشون في محافظة تعز جنوب غرب اليمن. يتضمن مؤشر الفقر على المستوى الوطني عددا من الأبعاد والمؤشرات لرصد أوجه الحرمان التي يعاني منها الأفراد والأسر، منها 6 أبعاد رئيسية هي التعليم والصحة، الخدمات، مستويات المعيشة والتوظيف، إضافة إلى 17 مؤشراً آخر. وقال الخبير الاقتصادي مطهر العباسي، المسؤول السابق في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وأستاذ الاقتصاد في جامعة صنعاء، إن ارتفاع نسبة الفقر في اليمن يرجع إلى السياسات التي تتبعها السلطتان المتصارعتان في اليمن وتسببهما في وضع ملايين اليمنيين في دائرة العوز والفاقة، بعدم صرف الرواتب والتضييق على القطاع الخاص وقطع الطرق. كما ساهمت عوامل أخرى عديدة مثل انهيار العملة المحلية، وتدهور سعر صرف الريال الذي تجاوز 1600 ريال للدولار الواحد في عدن التي تتخذ منها الحكومة عاصمة مؤقتة لها، ونقص الإيرادات بسبب انخفاض صادرات النفط الخام وتدفقات التحويلات المالية وانخفاض احتياطيات العملات الأجنبية، في توسع كارثة الفقر والأزمة الإنسانية التي جعلت البنك الدولي يصنف اليمن وفق تقرير صادر مطلع إبريل/ نيسان الجاري، بانه أفقر بلد في العالم، وفق حديث العباسي لـ«العربي الجديد».

وأشار إلى أن السياسات الاقتصادية المتبعة في إطار الصراع القائم في اليمن منذ نحو 10 أعوام أدت إلى هذه النتيجة الكارثية للفقر والأزمة الإنسانية مع انهيار العملة، وارتفاع التضخم بالتوازي مع تدهور معيشة غالبية السكان، علاوة على تدهور الوضع الاقتصادي، الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود إلى مستويات غير مسبوقة، ما جعل غالبية الأسر غير قادرة على الحصول على الغذاء الكافي. ووفق البنك الدولي، فإن سنوات الصراع في اليمن تسببت في زيادة مستوى الفقر بأكثر من النصف، وحولته ليس إلى أفقر بلد فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل في جميع أنحاء العالم، مشيراً إلى أن 10 سنوات من الصراع تركت ملايين اليمنيين تحت طائلة الجوع والفقر. وقال الخبير الاقتصادي أحمد شماخ، لـ«العربي الجديد»، إنه في ظل التشظي والانقسام أصبحت بيئة العمل طاردة للاستثمار، حيث أصيب نشاط القطاع الخاص بالشلل جراء انعدام الأمن، فضلاً عن توقف وانقطاع رواتب الموظفين المدنيين، الأمر الذي تسبب في انتشار الفقر. وبينما يحاول اليمنيون التكيف والتأقلم مع أشكال الحرمان المتعددة والمتداخلة، ذكر البنك الدولي في تقريره الذي اطلع عليه «العربي الجديد»، أن نحو نصف الأسر اليمنية عانت عدم كفاية استهلاك الغذاء في العام الماضي 2023. ولا تلوح في الأفق نهاية للمعاناة، حيث أظهر تقرير برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة الصادر نهاية مارس/آذار الماضي، أن أزمة انعدام الأمن الغذائي وصلت خلال فبراير/ شباط الماضي إلى أعلى مستوى لها منذ أكثر من عام، حيث أكثر من نصف الأسر في البلاد غير قادرة على الحصول على الغذاء الكافي.

يمنيون في صنعاء يحصلون على الطعام من جمعية خيرية حيث قفز معدل الفقر في البلاد إلى 82,7% من السكان (Getty)

أخبار العرب

شراء وهمي للدولار في العراق

أصدر البنك المركزي العراقي، أمس الأربعاء، تحذيراً بشأن عمليات شراء وهمية للدولار. وقال البنك في بيان وفق وكالة الأنباء العراقية (واع) إن «صفحات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي تحمل أسماء شركات صرافة مرخصة تروج عبر مواقع التواصل الاجتماعي للبيع بالدولار بالسعر الرسمي، حيث يقوم المواطن بالدخول على الرابط الخاص بالشركات الوهمية لغرض حجز موعد لتسلم المسافرين الدولار»، مبيناً أن «الصفحات الوهمية تقوم بإعطاء الضحية تعليمات وإرشادات لإيداع الدينار».

وذكرت مديرية الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية التابعة للبنك، أن «الحصول على هذا النوع من الخدمات يتم من خلال الحجز الإلكتروني في موقع الشركة الرسمي على الإنترنت (إن وجد) وأن عملية الإيداع تتم في مقر الشركة حصراً».

ونبهت المديرية الراغبين في شراء الدولار بالسعر الرسمي بضرورة التحقق والتأكد من عمل تلك الشركات المرخصة عبر الموقع الرسمي للمركزي العراقي، مؤكدةً «اتخاذها الإجراءات القانونية بحق أصحاب الصفحات الوهمية لتلك الشركات».

جدولة رحلات طيران بين الأردن والخليج

دعت هيئة تنظيم الطيران المدني في الأردن المسافرين للتواصل مع شركات الطيران بشأن حجوزاتهم، للتأكد من مواعيد الرحلات ومراجعتهم بشأن رحلات تمّت إعادة جدولتها.

وقال رئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم الطيران المدني هيثم مستو، في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية «بترا»، أمس الأربعاء، إن الإجراء يأتي في ظل الأحوال الجوية التي شهدتها بعض دول الخليج العربي في اليومين الماضيين، وأدت إلى إلغاء أو تغيير موعد بعض رحلات الطيران من الأردن وإليه.

وكانت مطارات دبي طلبت من المسافرين عدم التوجه إلى المطار إلا في حالات الضرورة القصوى، بسبب الظروف الجوية غير المسبوقة التي تشهدها الدولة، وأفادت بوجود تأخير في جدول الرحلات وتحويلات في مسار عدد آخر منها بشكل مستمر.

تقارير عربية

أسواق

الركود يضرب الأسواق المصرية بعد العيد... والبائعون يشتكون

الإسكندرية ـ **احمد عبده**

يخيم الركود على الأسواق المصرية بعد انقضاء عطلة عيد الفطر، حيث استنزف شهر رمضان والعيد ميزانيات معظم الأسر، ما دعا تجارا وحرفيين إلى وصف الفترة الحالية بأنها الأصعب على مدار العام. في أحد أشهر أحياء مدينة الإسكندرية على البحر المتوسط شمالي مصر، حيث تنتشر المطاعم والمتاجر من مختلف الأنشطة والتخصصات يخيم الهدوء رغم انقضاء عطلة العيد وعودة الأعمال إلى طبيعتها، ويتوسد مطعم صغير زاوية هادئة، مثل قصر مهجور، فالأضواء الخافتة تتلألأ في نوافذ المطعم، وتظهر رسوماً واضحة على واجهته الخالية تماماً من الزبائن، فقط بائعون يقفون في انتظار أي مشترٍ. صاحب المطعم، يقف خلف الباب الزجاجي الرقيق، ينظر إلى الخارج بابتسامة خفيفة، ومع كل نفس يأخذه، تتعاظم التجاعيد على وجهه المتعب، وتظهر إلى مرارة الفترة الصعبة التي يعيشها، فيلتفت إلى المطبخ الصغير المجاور، والذي يجلس فيه العمال بلا عمل بينما تُحتسب أجورهم.

يعزف الزبائن عن زيارة المكان في عادة يشهدها المطعم وغيره من المحال التجارية بعد كل عيد، إذ تشهد الأسواق كساداً وركوداً كبيراً في الأسابيع التي تخلف العيد، الأمر الذي يرجعونه إلى إنفاق المواطنين بكل سعتهم قبل، وفي أثناء العيد، مما يؤثر عليهم سلباً بعد ذلك. «أرى الطاولات الخشبية الفارغة، والكراسي التي تنتظر بلا أمل، وحتى القائمة المصقولة التي لم يطلبها أحد، ويغمرني الحزن العميق لما أواجهه من صعوبات مالية وديون متراكمة». يقولها المعلم صبحي الفولي، صاحب المطعم، لـ«العربي الجديد»، يضيف «الفولي»: سلوك المواطنين شديد الشراهة في المناسبات العامة وبخاصة الأعياد، والتي من شأنها القضاء على أموالهم تماماً قبل، وفي أثناء المناسبة، بغض النظر عن أحوالهم الاقتصادية فيما تبقى من الشهر بعد العيد. يقول: «لا أستطيع إطفاء الشعلة أو إغلاق المطبخ، فعلى الرغم من عزوف الزبائن، إلا أن سمعة المطعم تجبرني على استمرار تجهيز الوجبات لأكون جاهزاً لأي طلبات محتملة، وحتى تظل رائحة الأطباق الشهية منتشرة في الهواء، في محاولة لجذب المارة». ومن المطعم إلى مغسلة سيارات وسجاد، إذ يعاني صاحب المغسلة من حالة الركود الكبير بعد العيد، فيقول الحاج أسعد عاشور، لـ«العربي الجديد»: في أعقاب انتهاء العيد، تعاني الأسواق من الركود، مما يزيد أزمات البائعين ويضعف ميزانياتهم، مع التراجع في حركة المبيعات وتراجع الإقبال على التسوق. ويضيف: «تعتبر فترة بعد العيد هذا العام أصعب فترة بالنسبة لنا، ويبدو أن العديد من الأسر يقللون من مصروفاتهم، ويتجنبون شراء أي شيء، بينما نحتاج إلى تشغيل محلاتنا لتوفير رواتب العمال والإيجارات وسداد قيمة الفواتير».

التجار يلجؤون إلى تخفيضات الأسعار والعروض لجذب الزبائن

أما علاء عابد، صاحب محل حلاقة وسط الإسكندرية، فيتحدث عن تراجع حاد في حجم الزبائن بعد العيد، حيث يعتبر هذا الوقت من السنة «موسماً ميتاً» بحسب وصفه، قائلا لـ«العربي الجديد» إن السوق يشهد تراجعاً كبيراً في عدد الزبائن وحجم المبيعات. ويضيف عابد: «هذه الفترة تعد واحدة من الأصعب خلال العام، حيث نعاني تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وتراجع الإقبال، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد، وإنفاقهم كل السعة المالية التي يمتلكونها قبل وأثناء العيد». من جانبه يقول علي الإدريسي، الخبير الاقتصادي وأستاذ الاقتصاد في الأكاديمية البحرية للنقل البحري لـ«العربي الجديد»، إن هذه الظاهرة تعزى إلى عدة عوامل، أهمها الأزمات والظروف الصعبة التي تثقل كاهل المصريين وقدراتهم الشرائية، بعد فشل الحكومة في إيجاد حلول لضبط الأسواق في ظل تزايد وارتفاع معدلات التضخم التي تنعكس سلباً على الأسعار ومعيشة المواطنين. يشير الإدريسي إلى أنه مع استمرار الشكوى من ارتفاعات أسعار السلع الغذائية والطاقة ومواد البناء، يعمل المواطن على تحقيق ما يعرف بالوعي الاستهلاكي وذلك بترتيب الأولويات والسعي لشراء الحاجات الأساسية وتقليل حجم السلع مع الاستغناء عن بعضها خاصة الكمالية أو الترفيهية. ويلفت إلى أن التضخم المتزايد ليس فقط ما يؤثر في الأسعار وقدرة الأفراد على شراء السلع والمنتجات، وإنما يضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء وتكاليف المعيشة العامة، مما يجعل الأسر تقلل من مصروفاتها اليومية، وتتقشف في النفقات غير الضرورية.

وعن التجار يقول أستاذ الاقتصاد: «على الرغم من هذه التحديات، يسعى البائعون إلى ابتكار استراتيجيات جديدة لجذب الزبائن وتنشيط الأعمال التجارية، ويستخدم بعضهم تخفيضات الأسعار والعروض الترويجية لجذب المزيد من العملاء، في حين يعتمد آخرون على التسويق عبر الخدمة والتجارة الإلكترونية للوصول إلى قاعدة عملاء أوسع، ويعمل البعض أيضاً على تنويع منتجاتهم وتحسين جودتها لكسب ثقة المستهلكين وتشجيعهم على الشراء. ويشير الإدريسي إلى ضرورة اتخاذ القطاع الحكومي والمؤسسات المعنية إجراءات لدعم رواد الأعمال وتوفير بيئة مناسبة للتجارة والاستثمار، وتقديم الدعم المالي والتدريب والإرشاد للبائعين الصغار والمتوسطين، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف الضرائب والرسوم الحكومية المفروضة على الأعمال التجارية.

هدوء كبير في الأسواق في ظل تراجع القدرات الشرائية لمعظم المواطنين (Getty)

سورية

زراعة الأنفاق البلاستيكية تنتشر في إدلب

إدلب ـ **سونيا العلي**

يقبل مزارعون في إدلب شمال غربي سورية على الزراعة ضمن ما يعرف بـ«الأنفاق البلاستيكية»، بهدف زيادة عوائدهم من أراضيهم، وتغطية حاجة السوق من مختلف أنواع الخضار. وتوفر هذه النوعية من التقنية الزراعية بيئة مناسبة لنمو المحاصيل، وتؤمّن حماية النباتات من جميع الآفات وتقلبات الطقس، بهدف إنتاج ثمار صيفية مبكرة وطرحها في الأسواق قبل موسمها المعتاد. يقول المهندس الزراعي كمال الحسن (44 عاماً) من مدينة أدلب لـ«العربي الجديد» إن «زراعة الأنفاق البلاستيكية باتت مصدر الدخل الأساسي لأكثر من 70% من سكان ريف إدلب، ولها الدور الأكبر في الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية».

ويضيف الحسن أن «هذه التقنية باتت ذات جدوى اقتصادية مهمة وأضحت واسعة الانتشار في الشمال السوري، رغم أنها تحتاج إلى رعاية وظروف بيئية معيّنة». ويشير الحسن أن المزارعين يستخدمون شكلاً واحداً من الأنفاق، بينما يختلف طولها تبعاً لطبيعة الأرض المراد زراعتها.

ويتكون النفق البلاستيكي من سلك معدني مقوس، يقوم المزارعون بوضع قطع من أكياس النايلون الشفاف المخصّص لذلك الغرض فوق الأسلاك المعدنية، ويتم تثبيت طرف منه بالتربة، فيما يتم تثبيت الطرف الآخر بأكياس مليئة بالتراب، وذلك لتسهيل فتح النفق وإغلاقه أثناء متابعة نمو المحاصيل، وفق المهندس الزراعي السوري. ويؤكد أن كل دونم (يعادل ألف متر مربع) يحتاج إلى رأسمال يتراوح بين 350 و500 دولار، فيما يجني منه المزارع مبلغاً يتراوح بين 1500 و2000 دولار تقريباً، مبيناً أن هذه الزراعة تحتاج إلى مواد معينة منها الحديد والنايلون إلى جانب ثمن البذور والأسمدة والمبيدات ومياه الري وتكلفة الأيدي العاملة. وحول العوامل التي تؤثر على المحصول، يوضح الحسن أن المزارعين قد يواجهون العديد من المخاطر والصعوبات التي تهددهم بخسائر كبيرة منها الصقيع والأمطار الغزيرة التي تسبب السيول وانجراف التربة، فيما تتسبب العواصف الهوائية بتمزيق النايلون الذي يغطي الأنفاق، ما يجعل شتلات الخضروات مكشوفة، وعرضة للتلف تحت درجات الحرارة المنخفضة.

من جهته، يقول المزارع محمد الخلوف (55 عاماً) من مدينة حارم شمالي إدلب، إنه يقوم بزراعة الخضار ضمن أنفاق قبل موسمها ويكسب من ذلك مردوداً جيداً، مضيفاً أن «زراعة الأنفاق الزراعية تعد أقل تكلفة بكثير من زراعة البيوت المحمية الكبيرة، إضافة إلى أن المردود الاقتصادي للمحصول المزروع بداخلها ممتاز مقارنة مع تكاليف إنشاء هذه الأنفاق، التي تعد بسيطة وفي متناول كل من يريد استثمار أرضه الزراعية بشكل أمثل». يشير الخلوف إلى أنه يركز على زراعة أرضه التي تقدر نحو 5 دونمات بالخضروات لاسيما الخيار والكوسا والفاصولياء بشكل أساسي، لافتا إلى أنه يبدأ بالزراعة في منتصف شهر فبراير/شباط، وعادة ما تطرح إنتاجها بحلول إبريل/ نيسان وهو الشهر الذي تبدأ فيه زراعة الشتلات في الأراضي المكشوفة. ويقول إنه يعمل على إعداد الأرض للزراعة قبل إقامة الأنفاق، حيث يقوم بحراثة الأرض ومد خراطيم الري بالتنقيط، ثم زراعة البذور أو الشتلات، ويتم فرد النايلون على الأقواس المعدنية المقامة فوقها، ويأخذ في الحسبان أن تكون الأنفاق في اتجاه الريح السائدة، وخاصة الريح القوية، ويفضل أن تكون في وضع يسمح بتعرضها لأكبر قدر من أشعة الشمس، كما يقوم بعملية تهوية المحاصيل حسب الظروف الجوية السائدة، بحيث يكون ذلك في الأيام الدافئة في وقت الظهيرة حتى العصر.

بدوره يقول عبد الرزاق السلوم (44 عاماً) من مدينة سرمدا شمالي إدلب، وهو تاجر في سوق الخضار بمدينة معرتمصرين شمالي إدلب إن «الأنفاق الزراعية تمكن المزارعين من زراعة المحاصيل في غير موسمها، كما تسهم في توفر الخضروات في الأسواق المحلية وانخفاض أسعارها بشكل تدريجي، فبعد تدفق المحاصيل المحلية إلى الأسواق، تنخفض الأسعار إلى النصف تقريباً، وتصبح مقبولة، ما يعود بالنفع على المستهلكين ويمكنهم من شراء حاجاتهم من الخضروات».

ويضيف السلوم لـ«العربي الجديد»: «لقد أصبحت الحياة صعبة بالنسبة للفقراء وذوي الدخل المحدود الذين يزداد عددهم كل يوم، لذا نأمل أن تنخفض أسعار الخضار التي حلقت خلال الفترة الأخيرة، فيما كانت سابقاً طعام الفقراء لرخص ثمنها، ولكنها اليوم غدت غالية الثمن، ولا تستطيع الكثير من العوائل شراءها». وتؤمن زراعة الأنفاق فرص عمل لعدد من النساء والشباب الذين يتعاقدون مع صاحب المشروع الزراعي منذ بداية الموسم ويلتزمون معه في الأعمال على امتداد الموسم كاملة السعيد (41 عاماً) نازحة من مدينة سراقب إلى مخيم كفربنى شمالي إدلب، تجد فرصة عمل مع ابنتيها في زراعة الخضار. وتقول لـ«العربي الجديد»: «اعمل مع بناتي في حقل مزروع بالخضار ضمن أنفاق بلاستيكية، وتحصل كل منا على مبلغ 50 ليرة تركية يومياً، أي حوالي دولار ونصف، حيث يساعدنا هذا المبلغ في تأمين احتياجاتنا الأساسية في ظل النزوح والفقر وشح فرص العمل».

رحلات جوية قياسية في السعودية

سجّلت حركة النقل الجوي في المملكة العربية السعودية في 2023 رقماً قياسياً غير مسبوق من حيث المسافرين الذين بلغ عددهم قرابة 112 مليون مسافر عبر مختلف المطارات في المملكة، بنسبة نمو بلغت 26% عن العام السابق، وأكثر من 8% مقارنة بعام 2019 قبل جائحة فيروس كورونا. وكشفت الهيئة العامة للطيران المدني في تقرير أداء الحركة الجوية الذي أصدرته، أمس الأربعاء، وفق وكالة الأنباء السعودية «واس» عن وصول عدد الرحلات الجوية عبر مطارات المملكة خلال العام الماضي إلى حوالي 815 ألف رحلة بزيادة 16% عن 2022. وشهدت المملكة نمواً قياسياً من حيث أعداد المسافرين والرحلات الجوية الدولية، إذ بلغت نحو 61 مليون مسافر. كما بلغ عدد الرحلات أكثر من 394 ألف رحلة.

أخبار العالم

رفع أسعار البنزين في الصين

قالت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح الصينية إن الصين رفعت أسعار التجزئة للبنزين والديزل ابتداء من أمس الأربعاء، وذلك وفقا للتغيرات الأخيرة في أسعار النفط العالمية.

وأضافت اللجنة، في بيان نقلته وكالة شينخوا، أن أسعار البنزين والديزل ترتفع بمقدار 200 يوان (حوالي 28,16 دولاراً) للطن، و195 يواناً للطن على التوالي.

وبموجب آلية التسعير الحالية في الصين، يتم تعديل أسعار منتجات النفط المكرر وفقاً لتغيرات أسعار النفط الخام العالمية.

وقالت اللجنة إنه تم توجيه أكبر ثلاث شركات نفط في الصين، وهي الشركة الوطنية الصينية للنفط، والشركة الصينية للبتروكيماويات، والشركة الوطنية الصينية للنفط البحري، وغيرها من شركات معالجة النفط الخام، للحفاظ على إنتاج النفط وتسهيل النقل لضمان استقرار الإمدادات.

تباطؤ التضخم في منطقة اليورو

تباطأ معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو خلال مارس/ آذار الماضي، وهو ما يدعم احتمالات بدء البنك المركزي الأوروبي في خفض الفائدة في اجتماع يونيو/ حزيران المقبل.

وحسب بيانات مكتب الإحصاءات الأوروبي، الصادرة أمس الأربعاء، تباطأ التضخم إلى 2.4% الشهر الماضي من 2.6% في فبراير/ شباط، وبانخفاض كبير مقارنة بالمعدل المسجل في مارس/ آذار 2023 عند 6.9%.

وتباطأ التضخم السنوي الأساسي لتستبعد منه عناصر الغذاء والطاقة المتقلبة. وكان المساهم الأكبر في المؤشر العام للأسعار خلال الشهر الماضي هو تضخم الخدمات الذي تسارع إلى 1.76% من 1.73%.

تقرير

يتزايد القلق في إسرائيل في ظل التوقعات التي أصدرتها وزارة الخزانة الإسرائيلية للاقتصاد لأنه تم تكييفها مع «سيناريو القتال في الشمال» وليس مع «سيناريو القتال النشط ضد إيران». لذلك، يبدو أن الاحتلال أمام معضلة مالية جديدة

سيناريو الحرب مع إيران

إسرائيل تتخبط في أزمة مالية مع ارتفاع النفقات

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يتعاظم القلق في الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية على مسار الإنفاق العسكري وتبعاته على الموازنة والاقتصاد بشكل عام مع احتدام التوتر مع إيران إثر الهجوم غير المسبوق يوم السبت الماضي. يأتي ذلك، وسط توقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بنسبة 1,6 في المائة فقط في العام 2024 بعد الهجوم الإيراني، أي أقل من توقعات بنك إسرائيل بنمو بنسبة 2 في المائة فقط وما يقرب من نصف توقعات صندوق النقد الأخيرة البالغة 3,1 في المائة عشية بدء الحرب، بحسب موقع غلوبس الإسرائيلي. ونما الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 2 في المائة عام 2023. فقد افترضت ميزانية إسرائيل المحدثة التي تمت الموافقة عليها في مارس/ آذار أن الحرب ستنتهي في الربع الأول من عام 2024، وأن حجم الاحتياطيات في العام 2025 سيعود إلى مستواه الطبيعي، وأنه في العام 2025 ستتم إعادة إعمار المنطقة المحيطة بغزة، إلى جانب تحسّن الأوضاع على الحدود مع لبنان، الأمر الذي سيؤدي وفق الميزانية، إلى نمو سريع بنسبة 5,6 في المائة. لكن موقع كالكاليست الإسرائيلي يعتبر أن «اليوم يبدو أن هذه الافتراضات صحيحة جزئياً فقط».

بلفت الموقع إلى أن وزارة المالية الإسرائيلية تعترف بأنها لم تقم بعد بتحديث الصورة إلى سيناريوهات تبدو الآن أكثر احتمالاً وتشير إلى السيناريو الخطير الذي تم تقديمه في الكنيست في تشرين الثاني/ يناير عندما تم تقديم الميزانية المحدثة لعام 2024 وإدراجها أيضاً في وثائق الميزانية الأخيرة نُشر في فبراير/شباط 2024. السيناريو الحاد «يضع افتراضات صارمة حول شدة القتال في مختلف الساحات، وأضرار القتال، ومدة القتال، وانتعاش الاقتصاد. ويفترض السيناريو تعبئة واسعة للاحتياطي وتعطيل في نظام التعليم والبنية التحتية». ويقدر هذا السيناريو أن النمو في العام 2024 سيكون ناقص 1,5 في المائة، وسوف يؤدي مثل هذا السيناريو أيضاً إلى زيادة العجز بما يتجاوز كثيراً النسبة المتوقعة حالياً (6,6 في المائة). ومع ذلك، تم تعديل هذه البيانات أيضاً لتتوافق مع «سيناريو القتال في الشمال» وليس «سيناريو القتال النشط ضد إيران». ويشرح «كالكاليست» أن وزارة الخزانة تعمل على سيناريوهات طوارئ لحروب من نوع أو آخر، وتقرير الديون السنوي الذي نشر أخيراً ينجح في خلق الانطباع، بأن لدى إسرائيل القدرة على استدانة ديون تصل إلى مئات مليارات الشواكل سنوياً، وفي دائرة الموازنة تجري الاستعدادات لواقع التعبئة الواسعة للاحتياطيات، للتعامل مع أعداد كبيرة من الضحايا والأشخاص الذين تم إجلاؤهم، وللتعامل مع الأضرار الجسيمة في البنية التحتية للنقل والطاقة.

لكن الصورة العامة للاقتصاد الكلي لم يتم تحديثها بعد من قبل وزارة الخزانة. لكن تقرير بنك إسرائيل الذي نُشر قبل نحو أسبوعين، والذي يتضمن تحليلاً لعدة سيناريوهات لزيادة ميزانية الدفاع، يتضمن السيناريو الأكثر تطرفاً، هو أن ميزانية الدفاع ستزيد بحوالي 20 مليار شيكل، سترتفع علاوة المخاطرة لإسرائيل وستدفع سعر فائدة أعلى، وستنخفض إمكانات النمو الاقتصادي بنسبة 0,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويبدو هذا السيناريو أكثر واقعية بعد الهجوم الإيراني ليلة السبت الماضي، وفق الموقع الإسرائيلي. ويظهر السيناريو بعيد المدى لبنك إسرائيل كيف سيرتفع العجز الهيكلي لإسرائيل من مستوى حوالي 3 في المائة في السيناريو الأساسي، إلى مستوى يرتفع فيه كل عام إلى مستوى 5,2 في المائة في العام 2030. وتتفاقم مدفوعات الفائدة إلى مستوى 3,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي آخذة في الارتفاع وستصل إلى 77 في المائة عام 2030. السيناريو، تمت كتابته قبل الهجوم الإيراني، على افتراض عدم ظهور جبهة على حدود لبنان حتى عام 2030. ومن الجدير بالذكر، وفق «كالكاليست» أنه منذ التخوف من هجوم إيراني، قفزت مقايضة مخاطر الائتمان (CDS) على السندات الإسرائيلية (أصل مالي يؤمن السندات، ويعتبر مؤشراً لمستوى المخاطرة المقدرة في الأسواق) مرة أخرى إلى مستوى حوالي 140 أساساً، وهو مستوى مماثل لما كان عليه في الأسابيع الأولى بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول يوم انطلاق عملية طوفان الأقصى. وهذا المستوى يتعلق بالتصنيف الائتماني BB+، وهو تصنيف أقل بعدة مستويات من التصنيف الحالي لإسرائيل من قبل شركة ستاندرد آند بورز، والتي من المفترض أن تتخذ قرار التصنيف في غضون ثلاثة أسابيع تقريبًا. وبحسب «تايمز أوف إسرائيل» فإن ليلة واحدة من الدفاع ضد 331 صاروخ كروز وطائرات بدون طيار وصواريخ بالستية كلفت إسرائيل حوالي أربعة مليارات شيكل لمدة 16 دقيقة أكثر أو أقل، أي تم إنفاق حوالي 250 مليون شيكل في الدقيقة. وشرح الموقع أن كل هذا يضاف إلى التكاليف الباهظة لإطلاق عشرات الطائرات التي تقوم بدوريات جوية في الوقت نفسه. وتقدر تكلفة هذه الرحلة بحوالي 25 ألف دولار في الساعة. أما التكلفة الأعلى فهي الصواريخ الاعتراضية من الأرض ومن الجو، عندما تكون تكلفة صاروخ السهم مثلًا 3,5 ملايين دولار، وكل هذا بعد مساعدة القوات الجوية الأردنية والبريطانية والأميركية. ولفت الموقع الإسرائيلي إلى أنه من الناحية النظرية، هناك احتمال أن يؤدي هجوم إيراني أكبر بكثير إلى استهلاك الميزانية الدفاعية (الحربية) بأكملها، والتي تبلغ حوالي 64 مليار شيكل (في الأيام العادية)، في غضون أيام قليلة، فيما وعدت الحكومة الإيرانية بالرد بقوة أكبر في حالة وقوع هجوم إسرائيلي آخر. «ماذا سيحدث إذا أوقت طهران موعدها ووصل عدد صواريخ كروز والصواريخ البالستية والطائرات بدون طيار إلى 3331 وربما عشرات الآلاف بعد ذلك؟ هذا سيناريو واقعي بالنظر إلى حقيقة أن الجيش الإيراني عفا عليه الزمن بالفعل، ولكنه معروف بالصواريخ وقوة الطائرات بدون طيار» وفقًا للموقع ذاته.

وأشار الموقع إلى التكاليف الاقتصادية غير الأمنية، منها إمكانية إلحاق الضرر بالبنى التحتية الأساسية، الأمر الذي سيؤدي إلى إغلاق المصانع الأساسية؛ الإغلاق المخطط للاقتصاد؛ زيادة أزمة السياحة؛ فقدان ثقة المستثمرين؛ انهيار الشيكل وسقوط أسواق الأسهم. وقبل حوالي شهر فقط، استمر العجز التراكمي الإسرائيلي في الارتفاع في شهر مارس/آذار أيضًا. ويبلغ العجز حاليا 6,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. والأسوأ من ذلك كله، وفقًا للموقع، أن هذا سيؤدي إلى زيادة الحاجة، على عكس الحروب السابقة الأخرى، لتمويل عشرات الآلاف من اللاجئين الإضافيين في جميع أنحاء إسرائيل، بعد نصف عام استهلكت فيه إسرائيل جميع احتياطيات الميزانية المتوفرة لديها.

ووفقًا للتوقعات، فإنه حتى هدف العجز الذي حددته وزارة الخزانة لعام 2023 عند 6,6 في المائة سيتم تجاوزه. ومن الممكن أن تتسبب الحرب ضد إيران في حدوث ثغرة أكبر بكثير، وقد يكون الرد الإسرائيلي مصحوبًا بمزيد من تخفيض التصنيف الائتماني. وهذا يعني أن إسرائيل سوف تضطر إلى دفع مبلغ أكبر بكثير مقابل الديون التي تجمعها من الأسواق. وأوضح محافظ بنك إسرائيل أمير يارون في نهاية شهر مارس أن إسرائيل تم تسعيرها بالفعل في العالم وفقًا لتصنيف ائتماني منخفض BBB. أي أن إسرائيل تعتبر بالفعل عالية المخاطر في الأسواق، كما لو كانت على الأقل المكسيك أو المجر، شارحا أن الهجوم على إيران سيضع عبئا ثقيلا آخر على ظهر إسرائيل الاقتصادي المنهار بالفعل. فيما اعتبر «كالكاليست» أن حقيقة أن النظام الأمني والهيئات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد تواجه مشكلة في إنتاج سيناريو مرجعي حديث حول نفقات الميزانية والعجز ومترتبات الحرب الأوسع مع إيران، هي مشكلة لأنها تمنع الخزانة والحكومة من البدء بتنظيم الزيادات الضريبية والتخفيضات واسعة النطاق في الإنفاق المدني.

خلال احتجاج أمام بورصة تل أبيب، يوليو 2023 (مصطفى الخروف/ الأناضول)

توقعات بارتفاع العجز والمزيد من خفض التصنيف الائتماني

تراجع بورصة تل أبيب

تستمر تداعيات التوتر مع إيران في التأثير على السوق المالية الإسرائيلية، حيث تراجع مؤشر تل أبيب 35 بنسبة 0,5 في المائة، وتراجع مؤشر تل أبيب 125 بنسبة 0,4 في المائة مباشرة بعد استهداف قرية عرب العرامشة الحدودية بصواريخ أطلقت من الأراضي اللبنانية فجر الأربعاء. وتراجعت على الأثر المؤشرات القيادية ومنها المصارف التي هبطت بنسبة واحد في المائة، وذلك بعد مسار هبوطي للبورصة مستمر منذ يوم السبت الماضي بعد الهجوم الإيراني غير المسبوق على إسرائيل.

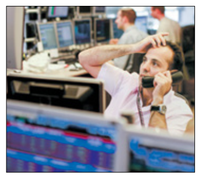

التوتر في المنطقة يقفز بأسعار الغاز

لندن ـ **العربي الجديد**

قفزت الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال في آسيا إلى أعلى مستوى لها منذ بداية يناير/ كانون الثاني، وسط مخاوف من احتمال تصاعد الصراع في الشرق الأوسط ووسط انخفاض تدفقات الوقود الأزرق من النرويج، وفقاً لما ذكرت نشرة «أويل برايس» الأربعاء. وبعد بقائها عند أدنى مستوياتها منذ عدة أشهر طوال موسم التدفئة الشتوي باكمله تقريبا في نصف الكرة الشمالي، قفزت الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال للتسليم إلى شمال آسيا في الأيام الأخيرة وسط مخاوف من أن الرد الإسرائيلي على الهجوم الإيراني قد يتصاعد إلى صراع إقليمي يمكن أن يعيق تدفق شحنات الغاز الطبيعي المسال حول الشرق الأوسط، وعلى الأخص عبر مضيق هرمز، حيث تمر 20% من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية. ولكن على الرغم من هذه المخاوف يرى محللون أن هناك احتمالاً ضعيفاً لإغلاق مضيق هرمز، وسط التفاهمات الجارية بين طهران وواشنطن. ومع ذلك، ارتفعت الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال للتسليم إلى شمال آسيا، الثلاثاء، إلى أكثر من 11 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBtu)، حسبما قال التجار لوكالة بلومبيرغ. وحسب «أويل برايس»، هذا هو أعلى سعر فوري للغاز الطبيعي المسال في آسيا منذ أوائل يناير/ كانون الثاني 2024 وبزيادة بنسبة 40% منذ نهاية فبراير/ شباط الماضي.

عمال في حقل غاز في مصر (خيلز برنار/ Getty)

الأسواق الإيرانية تشهد استقراراً نسبياً

طهران ـ **صابر غل عنبري**

رغم تأثرها بالتوترات الأخيرة في أعقاب الهجمات الإيرانية على أهداف داخل إسرائيل، تشهد الأسواق الإيرانية حالة استقرار نسبي بانتظار ما ستحمله الأيام المقبلة من أحداث في ظل استمرار التهديدات النشائية بين الطرفين. وفي السياق، واصلت البورصة الإيرانية، الأربعاء، ارتفاعها الطفيف لليوم الثالث بعد تذبذب في يومي السبت والأحد الماضيين على خلفية تنفيذ «الحرس الثوري» الإيراني هجمات على إسرائيل.

وحسب التلفزيون الإيراني، فإن بورصة طهران سجلت ارتفاعا بنسبة ستة آلاف نقطة بصل مؤشرها إلى مليونين و208 آلاف نقطة. كما شهدت سوق العملات الأجنبية في إيران، الأربعاء أيضا، يوما هادئا بعد تذبذبات شديدة في مطلع الأسبوع الجاري. فبعدما سجل سعر الصرف ارتفاعا تاريخيا وصل إلى أكثر من 720 ألف ريال لكل دولار عندما نفذت إيران هجماتها، بدأ يتراجع خلال الأيام الأخيرة في ضوء انخفاض منسوب التهديدات الإسرائيلية واحتمالات الرد على الهجمات الإيرانية. وفي تعاملات الأربعاء، كان سعر الصرف يراوح بين 658000 ريال و661500 ريال في السوق الموازي.

يقول مدير موقع «بنك الشعب» الاقتصادي محسن جندقي، لـ«العربي الجديد»، إنه «يمكن القول إن الاقتصاد الإيراني تجاوز بشكل مؤقت الصدمة، وهذا ما نشهده في سوق العملات».

داخل أحد الأسواق الإيرانية، إبريل 2024 (مرتزى نيكبازل/ Getty)

التضخم يثير ذعراً اقتصادياً لدى الاحتلال

رام الله ـ **العربي الجديد**

من المتوقع أن يتحقق سيناريو الذعر الاقتصادي في إسرائيل، بحسب تعبير موقع غلوبس، بعدما شكّل مؤشر أسعار المستهلك لشهر مارس/ آذار مفاجأة سلبية، ليذير المخاوف من تجدد ارتفاع التضخم. ورغم أن الرقم يشير إلى معدل سنوي قدره 2,7 في المائة، وهو لا يزال ضمن هدف بنك إسرائيل الذي يتراوح بين 1 و3 في المائة، ولكنه أعلى من توقعات السوق. ويقدر عدد غير قليل من المحللين أن ارتفاع التضخم لا يزال مطروحاً.

وشرح الموقع أن ارتفاع أسعار الخدمات في إسرائيل لا يزال «ثابتاً». وغالباً ما تعكس هذه الظاهرة الطلب القوي، وسوق العمل الضيق والضغوط من أجل زيادة الأجور. وتتزايد المخاطر المتمثلة في أن التضخم المستقبلي في إسرائيل سيظل براسه. وحتى قبل صدور المؤشر الأخير، قدر المزيد من الاقتصاديين أن التوقعات التي قدمها بنك إسرائيل الأسبوع الماضي، والتي بموجبها سيصل التضخم إلى معدل 2,8 في المائة في العام الحالي، متفائلة للغاية. على سبيل المثال، قام بنك هبوعليم مؤخراً بتحديث توقعاته إلى 3,2 في المائة، وهو أعلى من هدف الاستقرار الذي حدده بنك إسرائيل. وكذلك هي الكيانات الأخرى، بما في ذلك بنك ديسكونت وبيت الاستثمار ليدر. وتشير توقعات مختلفة إلى احتمال حدوث موجة تضخمية جديدة، والتي قد تكون مؤلمة بشكل خاص في مثل هذه الفترة من الحرب والعجز المتزايد. إذا كان تخفيض سعر الفائدة في بنك إسرائيل حتى قبل أسبوعين أو ثلاثة أسابيع بدا وكأنه حقيقة لا لبس فيها تقريباً، فإنه يبدو الآن وكأنه سيناريو ذو فرص ضعيفة في المستقبل القريب. وقال رينات أشكنازي، كبير الاقتصاديين في بيت الاستثمار فينيكس لـ«غلوبس»، إن موجة ارتفاع الأسعار في الاقتصاد إلى جانب ضعف الشيكل الذي خسر نحو 2,5 في المائة مقابل الدولار في الشهر الماضي وحده يزيدان المخاوف. «نحن ندرس جميع العوامل التي تشكل خطراً تصاعدياً للتضخم، من بينها الضرائب التي من المتوقع أن تزيد (من المقرر زيادة ضريبة القيمة المضافة في عام 2025) والزيادات المعلن عنها مؤخراً في أسعار الحليب. ومن المفترض أيضاً أن تكون أسعار رحلات الطيران إلى ارتفاع». وتوقع «بيت فينيكس للاستثمار» أن يصل التضخم إلى 2,8 في المائة خلال عام، لكن بحسب أشكنازي «إذا قمنا بتحديث التوقعات، فستكون أعلى».

كما أن بنك هبوعليم متشائم أيضاً. ويعتقد أن المخاطر منحازة نحو ارتفاع معدلات التضخم، إذ إن انخفاض قيمة الشيكل لا يزال يدعو للقلق. وكذلك تأثير أسعار الطيران المرتفعة.

توقع تصاعد الأسعار، مارس 2020 (إيمانويل دونان/ فرانس برس)

الرؤية

«البروباغندا» والحرب في الشرق

جواد العناني

إسرائيل دولة تحب الخوف، ولا شيء يمنحها بسهولة الثقة والاطمئنان. وادعاؤها أنها تعتمد على ذاتها في الدفاع عن نفسها قد عُبِّر عنه بالاعتداء الصارخ على الأطفال والنساء من المدنيين. وأنها لما هوجمت بالمسيرات والصواريخ من داخل إيران توقفت كلية عن القتال في غزة لمدة تقارب خمس ساعات، ولكنها عادت إلى ذلك فوراً بعد إعلان إيران على لسان بعثتها في الأمم المتحدة إنها، حملتها على إسرائيل. ولا شك أن إسرائيل بقيادة حكومتها الحالية تستخدم الحرب النفسية، والكذب، ودس المعلومات، والصور من أجل تسجيل نقاط ضد أعدائها.

ولعل أكثر ما يضحك فعلاً هي صورة لرئيس حكومتها وهو واقف عابساً أمام طائرة مقاتلة في أحد المطارات العسكرية وهو يرتدي جاكيتاً جلدية على غرار بعض الصور الترويجية لـ «توم كروز» في فيلم « توب غَن Top Gun». على الأقل ممثل هوليوود طيار مرخص، أما نتنياهو فهو يفهم في الطيران قدر معرفته بجغرافيا كوكب أورانوس. وإسرائيل تطبق هذه الأيام في دعايتها العسكرية نفس الوسائل الكلاسيكية التي فَصَّلها كل من الفرد والبزابيث لي Alfred and Elizabeth Lee في كتابهما الموسوم «الفن الرفيع للبروباغندا» المنشور عام 1939. أي قبيل انفجار الحرب العالمية الثانية. ومن أهم هذه الوسائل كيل الشتائم لقادة الدول، التعميمات الرنانة، التمويل Transfer، والشهادات الكاذبة، والكلام البسيط لمخاطبة الجماهير، وتجميع الحقائق بشكل يؤدي إلى النتيجة التي تريدها، أو اللجوء إلى ما يسمى باللهجة العامية المصرية « الجمهور عايز كده».

وببساطة، فإن تعريف البروباغندا هو «نشر المعلومات والحقائق، والجدليات، وانصاف الحقيقة أو الكذب من أجل التأثير على الرأي العام من خلال نشرها عبر وسائل الإعلام الغربية التي تقع في دائرة النفوذ الصهيوني، فإنها تلجأ إلى نفخ هذه المعلومات أو الحقائق، وتجسيدها بالتحليل على من يُسَمّون بالخبراء والمختصين لإيصال هذه الأباطيل على أنها حقائق غير قابلة للنقض أو الجدل. ويقصد بهذه الآراء إقناع الجمهور الإسرائيلي بصوابيتها بقصد الطمأنة، والجمهور في الدول المعادية بهدف كسر المعنويات. ولكن إسرائيل ومن يؤيدونها إبان حرب غزة لم يجدوا الفضاء الإعلامي فارغاً إلا منهم، بل وجدوا فيه من ينافسهم على مساحته، ويسرق منهم المشهد. فالشباب العرب والمسلمون والأفارقة وحتى الشباب الجديد المتحرر من سجن الأفكار الصهيونية المتراكمة لم يقبلوا أن يبقوا صامتين. ورغم كل مساعي شركات التواصل الإلكتروني العملاقة، والتي يتحكم فيها رأس المال الصهيوني، إلا أن هؤلاء الفتية قدموا رواية مختلفة وبأساليب متطورة ما أربك الإسرائيليين والسياسيين في دول الغرب. ولردود فعل الدول الغربية أنماط محنطة لا تحيد عنها، ونحن نذكر ردود فعل ساسة الغرب بعد عملية السابع من شهر أكتوبر/ تشرين الأول عام 2023. لقد دانوا المقاومة بأسلوب فج بعيد عن الرقي في ألفاظه وجمله، ودانوا ونافقوا إلى درجة مقززة. ولما أحرجتهم الحكومة الإسرائيلية وجيشها بأعمالهم الهمجية في التدمير والقتل، بدأوا يتراجعون إذعاناً لمطالب جماهيرهم في بلدانهم، بسبب الخشية على مصالحهم. ولما قامت إيران فجر الرابع عشر من شهر إبريل/ نيسان بإرسال 350 مسيرة وصاروخاً إلى إسرائيل رأينا إدانة قاسية لإيران حتى من قبل الأمين العام للأمم المتحدة، ومن قبل مستشار ألمانيا أولاف شولتز وغيرهم، علماً أنهم كانوا واثقين أن الضربة الإيرانية قادمة، وأن إيران لن تسكت على اعتداء إسرائيل على قنصليتها في العاصمة السورية ومقتل سبعة أعضاء بارزين من قوات الحرس الثوري.

وعند انتهاء المعركة بدأت الدعاية المضادة وماكيناتها بالعمل. وقد استخدموا فيها إثارة نقاط تظهر أن إيران قد قامت بهذه الهجمة الجوية على إسرائيل من أجل أن تخدم إسرائيل عن طريق إلهاء الناس عما يجري في قطاع غزة، وتحويل التعاطف في دول الغرب والعالم إلى إدانة إيران بدلاً من إسرائيل وحكومتها وجيشها، وإلى تعزيز الدور الإيراني في المنطقة. وبمعنى آخر أن هناك مؤامرة متفقاً عليها لتحقيق هذه النتائج، وفتح الباب أمام إسرائيل لتعود إلى التظاهر بأنها الضحية وليست الجلاد، وأنها هي بحاجة إلى دعم الولايات المتحدة وفرنسا وغيرها لإسقاط وسائل الهجوم الجوية الإيرانية قبل وصولها إلى الأراضي الإسرائيلية.

وبالتزامن مع هذا النقاش، بدأت لعبة البروباغندا بالأرقام. صحيح أن إيران أرسلت أكثر من 300 طائرة مسيرة وصاروخ، ولكن بفضل التعاون مع كل من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة فقد تم التصدي لنحو 99% منها. وبمعنى آخر، فإن عدد المتفجرات التي سقطت على إسرائيل هي أقل من أربعة، ووردت هذه الإحصائية على لسان رئيس الولايات المتحدة في المكالمة الهاتفية التي أجراها مع رئيس الحكومة الإسرائيلية. والتي أراد أن يقنعه بها ألا يرد على الهجمة الإيرانية بسبب انتصار إسرائيل وفشل إيران. ولكن وسائل الإعلام ذكرت أن القذائف والصواريخ والمسيرات التي أطلقت على إسرائيل قد ضربت تل أبيب والقدس وإيلات والجولان السوري المحتل والنقب. وهذه تتطلب على الأقل خمس وسائل. وتقول إيران بالمقابل إن 50% من الوسائل الهجومية الجوية التي هاجمت بها إسرائيل قد وصلت لأهدافها. وملاحظ هنا أن البروباغندا الإسرائيلية في غزة لا تظهر عدد القتلى والجرحى الإسرائيليين رغم أنهم يقولون بالكلمات وليس بالصور أنهم على سبيل المثال قد قتلوا أكثر من مائتي مقاتل من حماس بعد احتلال مستشفى الشفاء، دون أن نرى ولو صورة واحدة تثبت صحة ادعائهم. فلعبة التلاعب بالأرقام، إظهاراً أو إخفاء، تضخيماً أو تقليلاً، أو كذباً أو بعض الكذب لا يمكن الوثوق بها. وبالمقابل، فإن إظهار أرقام الشهداء من أهل غزة على أساس يومي تراكمي، وأعداد الجرحى، وتفصيل الأرقام بين النساء والأطفال والرجال قد ساهم ومع الصور في إظهار حقيقة إسرائيل التي ترد بأن أرقام وزارة الصحة في غزة مبالغ فيها. والكذب بالأرقام والإحصاءات هو لعبة من أهم الوسائل للترويج ضد الأعداء ولدعم المعنويات لدى الشعب الذي تقوم حكومته بتقديم هذه الأرقام الكاذبة. ولكن الوقت دائماً كفيل بكشف الحقائق. ولم أعلم عن حرب مورس فيها الدجل والكذب كهذه الحرب المستعرة منذ السابع من أكتوبر من العام 2023 وحتى الآن.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني